الواقـع الصحـي والتعليمـــي فـــي العهـــد القاسمـــي (١٩٥٨ -١٩٦٣)

م.د مهند عبد الكريم خلف

وزارة التربيةِ/ مديريةِ تربيةِ الرصافةِ٢/ البحوث والدراسات

aborgheefmohannad@yahoo.com

Abstract

With the inability of successive governments to change this reality and reach great slopes, today Iraq in general lives with compelling health and educational conditions, which have greatly affected the health and educational reality in the country, which prompted those concerned to take various measures at newspapers, magazines, research and studies in line with the aspect, and in order to Shedding light on the reality of health and education in the era of Abd al-Karim Qassem. The previous one was found from the lesson and the benefit from the previous periods in this aspect. The choice of the title of our research tagged with "The Health and Educational Reality in the Al-Qasimi Era (1958-1963)" came.The research consisted of an introduction, two chapters and a conclusion. In the first topic, we discussed the change in educational policy in the two periods "before and after the 1958 revolution." The second topic of health care is a basic and urgent necessity for the development of any society. By neglecting this vital facility, the state loses an element and a major factor of production in economic and social life, as caring for the human element is a pillar of economic development and its goals in the period preceding the July 14 revolution, and then we follow the development taking place in it

المقدمة (أهمية البحث) :

مع عدم قدرةِ الحكومات المتعاقبةِ على تغيير الواقع الصحي والتعليمي ووصله الى منحدرات كبيرةِ لهذا جعلت العراق يعيش اليوم بشكلٍ عام، ظروف صحيةِ وتعليميةِ قاهرةِ، أثّرت بشكلٍ كبير على الواقعِ الخدمي في البلد, الأمر الذي دفع المعنين إلى اتخاذ تدابير وبحوث ودراسات مختلفةِ تتماشى الجانب، ومن أجل تسليط الضوء على الواقع الخدمي الذي يخص هذين القطاعين في عهد عبد الكريم قاسم, سلكنا طرق البحث في الصحف والمجلات والبحوث والدراسات والكتب التي تخص تلك الحقبةِ، وللاستفادةِ من قضايا التاريخ السابقةِ وجد من العبرةِ والافادةِ من الفترات السابقةِ في هذا الجانب منهاج لاختيار عنوان بحثنا الموسوم بـ"الواقـع الصحـي والتعليمي فـي العهد القاسمـي (١٩٥٨ – ١٩٦٣)". ولأهميةِ البحث قسم الى مقدمةِ ومبحثين وخاتمةِ, تطرقنا في المبحث الأول إلى الوقوف على تغير السياسةِ التعليميةِ في الفترتين " قبل وبعد ثورةِ ١٩٥٨ "، سنلقي الضوء على طبيعةِ السياسةِ التعليميةِ وأهدافها في الفترةِ التي سبقت قيام ثورةِ ١٤ تموز ومن ثم نتابع التطور الحاصل فيها بعد الثورةِ، فيما تحدث المبحث الثاني عن الرعايةِ الصحيةِ ضرورةِ أساسيةِ وملحةِ لتطور أي مجتمع وبإهمال هذا المرفق الحيوي تخسر الدولةِ عنصراً وعاملاً رئيسا منِ عوامل تطوير الإنتاج في الحياةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ إذ أن رعايةِ العنصر البشري دعامةِ للتنميةِ الاقتصاديةِ وأهدافها في الفترةِ التي سبقت قيام ثورةِ ١٤ تموز ومن ثم نتابع التطور الحاصل فيها. الكلمات المفتاحيةِ : الصحةِ / التعليم / فترةِ حكم عبد الكريم قاسم

مشكلةِ البحث :

ارتباك الواقع الصحي والتعليمي في البلد نتيجةِ تعاقب الحكومات على حكم العراق من دون احداث اي تغيير ايجابي في تلك الجوانب على الرغم من الفترةِ الكبيرةِ بالحكم، وهو الأمر الذي دفعنا إلى الاطلاع على تجارب العراق الناجحةِ في قطاع الصحةِ والتعليم في العهد القاسمي (فترةِ حكم عبد الكريم قاسم للعراق للفترةِ ١٩٥٨–١٩٦٣).

المبحث الأول:- واقع التعليم قبل وبعد ١٩٥٨

لأجل الوقوف على تغير السياسةِ التعليميةِ في الفترتين " قبل وبعد ثورةِ ١٩٥٨ "، سنلقي الضوء على طبيعةِ السياسةِ التعليميةِ وأهدافها في الفترةِ التي سبقت قيام ثورةِ ١٤ تموزِ ومن ثم نتابع التطور الحاصل فيها، والتي حدثت فيها تغيرات جذريةِ مهمةِ في تطوير السياسةِ التعليميةِ .

١–الواقع التعليمي قبل عام ١٩٥٨ :–

إن فلسفةِ النظام التعليمي كانت تقوم على أساس خدمةِ الاستعمار، وضمان استمراريةِ سيطرته وتحقيق أهدافه في ترسيخ التبعيةِ الاقتصاديةِ والفكريةِ للنظام الرأسمالي العالمي ، وذلك بالاعتماد على التفرقةِ الطبقيةِ والطائفيةِ ، الأمر الذي خلق فجوةِ ثقافيةِ وفكريةِ عميقةِ أضيفت إلى الفجوات الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ الأخرى التي فصلت بين الشعب من جهةِ والسلطةِ والموالين لها والمتواطئين معها من جهةِ أخرى ، ويذكر د . مجيد خدوري " إن التعليم كان يوجه الناشئةِ بشكل غير مباشر إلى اعتناق العقائد الحزبيةِ ، والى نوع من الوطنيةِ المتطرفةِ " (١). على الرغم من وجود مؤسسات التربيةِ والتعليم في مدينةِ بغداد فقد أعيد العمل بالكتاتيب(٢). التي كانت متخلفةِ عن روح العصر لعدم قدرتها على مواكبةِ التدريس في المدارس الحديثةِ القائمةِ على مناهج علميةِ متطورةِ ، تقوم بتدريسها كوادر تعليميةِ مؤهلةِ لتنميةِ القدرات العقليةِ للطلبةِ، اذ انها الى جانب هذه السلبيات كانت تمثل بديلاً عن التوسع في المدارس الابتدائيةِ ، وبرزت في مدن بغداد والبصرةِ والموصل فضلاً

عن بعض المدن الاخرى (٣). ازداد نشاط الكتاتيب في بغداد خلال الحرب العالميةِ الثانيةِ في استقبال اطفال الفئات الفقيرةِ والمتوسطةِ ، لمدةِ معينةِ قبل مرحلةِ الدراسةِ الابتدائيةِ ، وانتشرت في المناطق الشعبيةِ، او في اطراف المدينةِ ، وكانت اعدادها متذبذبةِ واعمالها مضطربةِ (٤)، وبعضها يأخذ اجوراً شهريةِ لا تزيد عن (٥٠) فلسا (٥). ويشير تقرير سير المعارف لسنةِ ١٩٥٧ – ١٩٥٨ الى وجود (١١٢) كتّاباً منتشرةِ في مدن بغداد والبصرةِ والموصل منها (٤٥) كتّاباً للذكـور و (٨) كتاتيب للإناث و (٥٩) كتّاباً مختلطا ، وبلغ عدد تلاميـذها (٢١٣٠) طالباً وطالبةِ (٦) . يتضح لنا مما تقدم ان انتشار الكتاتيب في المدن العراقيةِ ومنها بغداد خلال فترةِ البحث، جاء نتيجةِ للظروف والأوضاع السيئةِ الناتجةِ عن الحرب العالميةِ الثانيةِ وانعكاساتها السلبيةِ على قطاع التربيةِ والتعليم ، الذي اخذ يعاني من تلك المساوئ ، بحيث لم تستطع مديريةِ المعارف توفير المدارس الكافيةِ في العاصمةِ واطرافها بشكل يتلاءم مع اعداد السكان فضلاً عن الإقبال الشديد على الدراسةِ في المدارس الحكوميةِ لذلك اخذت بالتضاؤل بعد ازدياد اعداد المدارس . اما رياض الأطفال فكانت من المؤسسات التربويةِ الضروريةِ التي لابد منها لاعداد التلاميذ تمهيداً لمرحلةِ الدراسةِ الابتدائيةِ لكنها لم تحظ بالدعم الكافي ، واقتصرت على مدينةِ بغداد نظراً للظروف الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ الملائمةِ لها ، لذلك كان أثرها غير بارز في المدن الأخرى، بل يمكن القول انها تركزت على مناطق خاصةِ في بغداد ، وحرمت اغلب المناطق الشعبيةِ منها(٧). وكذلك كان التعليم الابتدائي يعاني من نقص واضح في المستلزمات الضروريةِ لنجاحه ، بوصفه أساس تستند عليه المراحل التعليميةِ الأخرى، وتجلت تلك النواقص في قلةِ اعداد الكادر التعليمي وكفاءته ، وعدم تنوع تخصصاتهم المطلوبةِ ، وعدم وجود الأبنيةِ المناسبةِ للمدارس (٨). والتي لا تتوافر فيها الشروط الصحيةِ ، فكثير منها يشغل الأماكن الرطبةِ والغرف المظلمةِ التي تفتقر الى الأبواب والشبابيك الصالحةِ (٩). مما ادى الى تأثيرها في الأوضاع الصحيةِ للتلاميذ وتأثير ذلك في مستواهم العلمي دون ادنى شك (١٠). فضلاً عن ذلك قلةِ التخصيصات الماليةِ لوزارةِ المعارف. اما التعلبم الثانوي في العهد الملكي فقد تدنى المستوى العلمي لكثرةِ الشواغر والضعف في اللغةِ العربيةِ ، وقلةِ وسائل الايضاح والمختبرات والمكتباتِ (١١)، والبنايات الخاصةِ بالمدارس وعدم ملائمةِ الانظمةِ التعليميةِ لطبيعةِ المرحلةِ التي يعيشها البلد انذاك (١٢). لذا كان اثر هذه الصعوبات كبيراً في ضعف التعليم بصورةِ عامةِ في البلد ولم تستثن من ذلك العاصمةِ التي تركزت فيها المدارس الرسميةِ والاهليةِ بشكل يفوق مدن العراق الاخرى (١٣)، وقد اشارت المجموعةِ الاحصائيةِ لسنةِ ١٩٥٨(١٤)، الى تزايد اعداد المدارس المتوسطةِ والثانويةِ الرسميةِ كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول يبين اعداد المدارس المتوسطةِ والثانويةِ الرسميةِ في بغداد من ١٩٥٣ – ١٩٥٨

	١٩٥٣-١٩٥٤			١٩٥٤ – ١٩٥٥			١٩٥٥-١٩٥٦			١٩٥٦-١٩٥٧			١٩٥٧-١٩٥٨		
	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب
بغداد	٣٦	٦٣٩	١٠٠٧٧	٤٣	٨٠٦	١٣٩٥٠	٤٤	٧٩٣	١٤٩٧٢	٤٦	٨٤٠	١٦١٥٥	٥٣	٩٥٥	١٧٥٣٠
البصرة	١٠	٢٢٨	٥٥٢٨	١٣	٢٥٥	٦٥٧٨	١٤	١٥٩	٧١٣٠	١٥	١٦١	٣٧٨٤	١٦	١٨٠	٤٣٣٦
الموصل	١٣	١٢٥	٢٨٢١	١٦	١٢١	٣٢٦٥	١٦	٣٠٣	٣٤١١	١٦	٣١١	٧٣٣٢	٢١	٣٢٩	٨٠١٠

وبرغم تلك الأوضاع المتأزمةِ ، جرت محاولات عديـدةِ لإصلاح النظام التعليمي وتنظيمـه شاركت فيها جهات وطنيةِ وأجنبيةِ مختلفةِ من بينها ما قام به ساطع الحصري من جهود كبيرةِ كإصداره قانون مجالس المعارف في الألويةِ الذي حدد فيه واجبات مديري المعارف وصلاحياتهم ، كما حدد واجبات التفتيش، ونظم شؤون المدارس الأهليةِ وحاول تنظيم الإحصاءات التربويةِ ، وعمل أيضاً في إصلاح تنظيم التعليم الابتدائي، وشرع بإصلاح التعليم الثانوي ، واسهم اسهاماً فعالاً برفض مقترحات بعض اللجان الأجنبيةِ التي استقدمت كلجان استشاريةِ في أمور التعليم آنذاك (١٥). حيث أوردت بعثةِ البنك الدولي في تقريرها (١٦)، " أنه خلال السنوات العشرين التي سبقت زيارتها (أي تقريباً ما بين ١٩٣٠ – ١٩٥٠) ارتفع عدد المدارس من ٢٦٢ إلى ١١٠٠ مدرسةِ ، وان عدد التلاميذ ارتفع من (٣٢٧٥٠) إلى (١٧٥٠٠٠) تلميذ ، ومعلمي المدارس الابتدائيةِ من (١٣٢٥) إلى ٦,٥٨٨ معلماً ، كما إن البعثةِ أكدت إن عدد الطلبةِ يأخذ في النقصان كلما تقدموا في صفوفهم ، وعلى

ذلك فعدد الطلبةِ الذين يكملون تعليمهم الابتدائي لا يبلغ سوى نصف الذين يدخلون المدارس الابتدائيةِ ، وهناك نقص في وسائل ومناهجِ التعليم الفني والمهني كما إن تعليم البالغين كان مهملاً وان نسبةِ الأميةِ تبلغ بين الرجال ٨٠٪ والنساء٩٥٪ ، كما إن أفاق التعليم ضيقةِ جداً وقليلةِ لدرجةِ لا تتصل بمسائل الحياةِ اليوميةِ " (١٧). ولقد تقدمت البعثةِ ببرنامج عمل يقع في ثلاثةِ أجزاء إلى الحكومةِ لضرورةِ تنفيذه للنهوض وتنميةِ المجال التعليمي وهذه الأجزاء هي :-

١-تحسين الدراسةِ الفنيةِ والمهنيةِ وتوسيع نطاقها .

٢-إدخال التعليم الابتدائي الإلزامي تدريجياً .

٣-إنشاء تعليم أساسي للبالغين (١٨).

على الرغم من ان الحكومةِ حاولتِ القيام بالإصلاح في مجال التعليم غير انه كان إصلاح ضمن إطار ضيق لم يأخذ بنظر الاعتبار حاجةِ المجتمع إلى اليد العاملةِ المتعلمةِ الضروريةِ لبناء المجتمع والتقدم الاقتصادي والصناعي ، حيث إن الأميةِ تمنع تشكلِ اليد العاملةِ والتي تجعل المجتمع غير قادر على تقبل الأفكار العلميةِ والمناهج التنظيميةِ والتخطيط العام والاقتصادي (١٩).لقد كانت وزارةِ المعارف هي التيِ تقوم بإنشاء المدارس والأشراف عليها ، إلا انه في عام ١٩٥١ صدر نظام إدارةِ المدارس الابتدائيةِ المحليةِ رقم ٣٨ لسنةِ ١٩٥١ ، وبموجب هذا النظام أصبحت الإدارةِ المحليةِ في الألويةِ مسؤولةِ عن نشر التعليم الابتدائي وتأسيس المدارس اللازمةِ وادارتها والأشراف عليها وفق أحكام قانون المعارف العامةِ والأنظمةِ الصادرةِ بموجبه ، وتعد جميع المدارس الابتدائيةِ بما فيها رياض الأطفال تابعةِ الى وزارةِ المعارف تدار من قبل الادارةِ المحليةِ لكل لواء، وينقل معلموها ومعلماتها حسب أحكام قانون الخدمةِ التعليميةِ ، ومن سلبيات هذا النظام انه عرقل سير العمليةِ التعليميةِ لخضوعها لجهات غير مختصةِ ادى الى زيادةِ التعقيد وضياع المسؤوليةِ وجعل موظفي المعارف تحت رحمةِ موظفي الإدارةِ المحليةِ (٢٠). ومن الآفات الخطيرةِ التي عانى منها العراق في العهد الملكي هي انتشار الأميةِ التي تعد من اكبر معوقات التنميةِ في جميع مجالاتها ، الأميةِ ظاهرةِ اجتماعيةِ مركبةِ تؤثر على الأفراد والمجتمع في وقت واحد ومحصلتها التخلف الشامل في جميع النواحي ، فالأميةِ ليستِ مجرد الجهل بالقراءةِ والكتابةِ إنما هي أميةِ المجتمع والتي تعرف بالأميةِ الحضاريةِ ، أي ممارسةِ الأساليب والاتجاهات والعلاقات والنظم الاجتماعيةِ الحضاريةِ المتخلفةِ مما يعرقل ويؤخر عمليةِ التنمية في البلاد ، ولقد أدت عدةِ عوامل دورها في انتشار الأميةِ في العراق منها الاقتصاديةِ والسياسيةِ والاجتماعيةِ (٢١). ولقد حاولت الحكومةِ معالجةِ هذه المشكلةِ في أواخر سنةِ ١٩٢٢ بإنشاء " المعهد العلمي " الذي افتتح صفوفاً لمحو الأميةِ ، ونظم محاضرات عامةِ في إنحاء مختلفةِ ضمن حملةِ واسعةِ في هذا المجال ، وفي عام ١٩٢٩ تولت وزارةِ المعارف آنذاك إدارةِ هذه الحملةِ فعملت تدريجياً خلال عشر سنوات على توسيع هذا العمل بافتتاح فصول ليليةِ في عدد من المدارس الابتدائيةِ حتى بلغ عدد الملتحقين بالصفوف المسائيةِ في سنةِ ١٩٣٩ أكثر من (١٦,٠٠٠ ألف طالب) ، وقد أدى قيام الحرب العالميةِ الثانيةِ إلى ضعف الحركةِ وقلةِ عدد الطلاب بها ، فلم تتوصل هذه المحاولات إلى محو أو خفض نسبةِ الأميةِ (٢٢)، وذلك لعدم التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو الالتحاق في التعليم الأمر الذي أدى إلى إضافةِ إعداد كبيرةِ من الأميين سنوياً واصبح من المتعذر القضاء على الأميةِ بأساليب العمل البسيطةِ التي كانت متبعةِ في ذلك الوقت ، وبقي العمل تقليدياً في مجال محو الأميةِ وتعليم الكبار خلال فترةِ الخمسينات التي سادتها نشاطات التربيةِ الاساسيةِ كما إن غياب التخطيط المدروس كان أحد الأسباب التي أدت إلى عدم التوصل إلى نتائج مهمةِ . ويمكن القول إن الأميةِ مشكلةِ معقدةِ ترتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد ، ولا يمكن القضاء عليها إلا بتحسين الأحوال الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ للمواطنين مما يجعل لديهم وقت فراغ ورفاهاً مادياً يساعد على طلب العلم ، حيث إن بقاء الفلاح والعامل فقيران يسعيان طول يومهما لتوفير لقمةِ العيش فأن ذلك لن يوفر لديهما أي فرصةِ للتفكير في التعليم (٢٣). كما إن الحكومةِ درست مشروع التعليم الإلزامي في العراق منذ الثلاثينات وفي عام ١٩٤٦ قدمت لجنةِ مختصةِ (مشروع العشر سنوات) الذي تناول الصعوبات التي تحول دون تعميم التعليم وتطبيق الزاميته والتي من بينها ، فقر السكان وعدم استقرارهم وضعف تعاون سلطات الدولةِ الإداريةِ والقضائيةِ والمتنفذين من الشيوخ والإقطاعيين فضلا عن انعدام تأمين السكن المناسب للمعلمين في القرى والأريـــاف ، كما قامت الحكـومةِ باستدعاء أحد خبراء اليونسكو في عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧، وهو (هيوبرت هندرسن) حيث قدم تحليلاً لواقع التعليم في العراق فيما يخص عدد التلاميذ والمعلمين ومعاهد إعداد المعلمين والمباني المدرسيةِ وتمويل التعليم ومحتوى الدراسةِ والكتب ، وفي ضوء ذلك التحليل للنظام التعليمي وبيان نواحي القوةِ والضعف فيه قدم مقترحات لرفع مستوى التعليم وتحسينه من الناحيةِ النوعيةِ مع خطةِ لتعميم التعليم والزاميته (٢٤).إن العراق كبلد نامي سعى إلى تشجيع التعليم بما يتوفر لهِ من الإمكانيات المختلفةِ والى التوسع في فتح المؤسسات التعليميةِ والثقافيةِ وتطوير هذه المؤسسات ، ولقد ظهرت أول

بوادر التعليم العالي في العراق في بدايةِ القرن العشرين ، وذلك عندما تأسست مدرسةِ للقانون في بغداد ١٩٠٨ سميت (مدرسةِ الحقوق) ، هدفها اعداد المحامين والموظفين القضائيين والاداريين الذين تحتاجهم البلاد ، وتشتمل على قسمين هما : الاول قسم العلوم الماليةِ والثاني قسم العلوم القضائيةِ ، وهي تابعةِ لوزارةِ العدليةِ مالياً وادارياً (٢٥). مدةِ الدراسةِ فيها في بدايةِ تأسيسها سنتان ثم اصبحت ثلاث سنوات عام ١٩٢٨ ، وبعد صدور نظامها الجديد عام ١٩٣٦ ، اصبحت مدةِ الدراسةِ فيها اربع سنوات يمنح المتخرج بعدها شهادةِ ليسانس حقوق (٢٦)، اما بالنسبةِ لاعداد الطلبةِ المقبولين فيها فقد ازدادوا سنةِ بعد اخرى ، فبعد ان كان عددهم في عام ١٩٣٦ (٣٠٧) طلاب وطالبةِ واحدةِ ، ارتفع في عام ١٩٤٩ الى (٢٦٣٧) طالب منهم (٢٤٩٢) طالباً و (١٤٥) طالبةِ(٢٧) . ووصل مجموع المتخرجين فيها بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٥٠ زهاء (٣٥٠) طالباً وطالبةِ ( )، وبلغ عدد المتخرجين فيها عام ١٩٥٤ (١٥٨) من كلا الجنسين(٢٨) . ثم ارتفع العدد الى (١٨٠) متخرجاً سنةِ ١٩٥٥ ثم انخفض العدد عام ١٩٥٦ الى (١٢٧) طالباً وطالبةِ (٢٩) . ثم ارتفع العدد في عام ١٩٥٧ الى (١٤٧) متخرجاً ، في حين كان عدد الطلاب (٥٩٦) طالباً من كلا الجنسين (٣٠). وكانت مدةِ الدراسةِ فيها سنتين وقد تطورت إلى كليةِ الحقوق ومن ثم إلى كليةِ القانون والسياسةِ ،

وفي عام ١٩٢١ تم افتتاح مدرسةِ للهندسةِ كانت تسمى (كليةِ الري التدريبيةِ) ولم تكن اكثر من مدرسةِ فنيةِ حيث كان يقبل بها خريجو الدراسةِ المتوسطةِ وقد تم إلغاء هذه المدرسةِ عام ١٩٣٢ وأعيد فتحها عام ١٩٣٥ (٣١)، وافتتح معهد الهندسةِ الصناعي العالي في بدايةِ العام الدراسي ١٩٥٥ –١٩٥٦ باسم (معهد الهندسةِ الصناعيةِ) (٣٢) . بهدف اعداد وتأهيل كوادر هندسيةِ فنيةِ وسطيةِ لمساعدةِ المهندسين للعمل في المشاريع الصناعيةِ التابعةِ للمؤسسات الحكوميةِ (٣٣) .قبل المعهد خريجي الدراسةِ الاعداديةِ من الفرع العلمي فقط ومدةِ الدراسةِ فيه ثلاث سنوات في فروع البناء والميكانيك والكهرباء ،يمنح المتخرج بعدها شهادةِ الدبلوم في الهندسةِ الصناعيةِ (٣٤) .اما بالنسبةِ لعدد الطلبةِ المقبولين في المعهد في عامه الداسي الاول فقد بلغ (٧٠) طالباً ، ارتفع الى (١٣٣) طالباً في عام ١٩٥٦، ثم ازداد العدد الى (١٥٦) طالباً في عام ١٩٥٧ في حين كان عدد المتخرجين في العام الاخير (٢٦) متخرجاً (٣٥)، حيث اهتمت وزارةِ المعارف بتطوير المعهد وتحويله الى معهد للدراسات المهنيةِ العاليةِ فاصدرتِ في ٢٠ تموز ١٩٥٧ نظام معهد الهندسةِ الصناعي العالي رقم (٢٥) لسنةِ ١٩٥٧، وتغير اسم المعهد وفقاً للنظام الجديد الى معهد الهندسةِ الصناعي العالي وتألف من اربعةِ فروع هي : البناء والانشاء ، الميكانيك ، المحركات ، والكهرباء والراديو ، وكان له عدةِ مختبرات (للسيارات والخراطةِ والبرادةِ ، والنجارةِ والبناء والكهرباء ، والتربةِ ، والفيزياء والكيمياء ، وفحص المواد والمساحةِ ، وشعب خاصةِ بالوسائل التعليميةِ، واسهم المعهد بدور واضح في رفع مستوى التعليم المهني وساعد على توفير كوادر فنيةِ للعمل في المؤسسات الحكوميةِ والاهليةِ(٣٦).

وفي عام ١٩٢٣ تم افتتاح دار المعلمين العاليةِ وذلك لغرض إعداد المدرسين للمدارس المتوسطةِ والثانويةِ والذين أخذت الحاجةِ تتزايد لهم ، وفي عام ١٩٣١ تم إلغاء دار المعلمين العاليةِ ثم أعيد فتحها عام ١٩٣٥ (٣٧)، وفي عام ١٩٣٦ تأسست كليةِ الطب كما تم تأسيس كليةِ الصيدلةِ وفي نفس السنةِ وكان يقبل فيها خريجو الدراسةِ الثانويةِ ومدةِ الدراسةِ فيها أربع سنوات ، ولقد توالى تأسيس الكليات ففي عام ١٩٤٢ حولت مدرسةِ الهندسةِ (كليةِ الري التدريبيةِ) إلى كليةِ الهندسةِ ، وفي عام ١٩٤٦ أُنشئت كليةِ التحرير للبنات ، ثم كليةِ التجارةِ عام ١٩٤٧ وكليةِ الآداب والعلوم عام ١٩٤٩ (٣٨).

كما أسست الحكومةِ في عام ١٩٥٠ المعهد الزراعي العالي ثم تحول في عام ١٩٥٢ إلى كليةِ الزراعةِ ، وفي عام ١٩٥٣ تأسست كليةِ طب الأسنان(٣٩)، وبموجب النظام رقم ١٦ سنةِ ١٩٥١ تم إقامةِ مجلس التعليم العالي والهدف منه هو تنسيق العمل بين الكليات المختلفةِ ولغرض معالجةِ مشاكلِ التعليم العالي معالجةِ موضوعيةِ كتمهيد لتشريع قانون جامعةِ بغداد ، لا سيما بعد أن ألغيت المديريةِ العامةِ للتعليم العالي ، وتعددت الكليات التابعةِ لوزارةِ المعارف ، وتشعبت أقسامها وتضخم عدد الطلبةِ وأعضاء الهيأةِ التدريسيةِ فيها وسادت فوضى الدرجات العلميةِ بين أساتذةِ الكليات مما أدى إلى إشاعةِ التذمر والانتقاد في داخل الكليات وخارجها (٤٠).

لم ينجح المجلس في تحقيق أهدافه نجاحا كبيراً لعدم تمثيله الكليات تمثيلاً صحيحا ولافتقاره إلى عناصر " جامعيةِ " قديرةِ تستطيع ان ترقى فوق الميولات والشبهات والمصالح الشخصيةِ ، فقد فشلت مثلاً تجربةِ إنشاء " المختبرات المركزيةِ " التي عارضها بعض المسؤولين في وزارةِ المعارف وانسحب عن تأييدها مجلس الأعمار وفشلت تجربةِ " النظام الموحد " ، وخيب المجلس آمال كثير من الطلاب وأولياء أمورهم حينما عجز عن الوقوف أمام طغيان وزارةِ المعارف ، لذا تقرر إلغاؤه في ٨ حزيران ١٩٥٣ ، وأدى ذلك إلى ظهور فكرةِ إنشاء الجامعةِ وقد تم تشكيل عدةِ لجان لاعداد دراسات حول الموضوع وقد تبلورت أعمال هذه اللجان بتشريع قانون جامعةِ بغداد الأول رقمِ (٦٠ لسنةِ ١٩٥٦

) فكان الحجر الاساسي لاقامةِ الجامعةِ وتأسيسها رسمياً ، غير أن هذا القانون لم ينفذ إلا في أواخر عام ١٩٥٧ ، وكل ما استطاع تحقيقه هو إصدار قرار بربط الكليات المختلفةِ إدارياً فقط بجامعةِ بغداد وذلك في ١٠ كانون الأول ١٩٥٧ (٤١).

اصبح تأسيس الجامعةِ قضيةِ أساسيةِ تراود المسؤولين في الدولةِ بعد الغاء مجلس التعليم العالي ووضع التقارير اللازمةِ لمشروع الجامعةِ ، واهتم فاضل الجمالي رئيس الوزراء في عام ١٩٥٣ بمشروع الجامعةِ وشاطره في ذلك وزير المعارف عبد المجيد القصاب الذي اعد اللائحةِ الخاصةِ بها عام ١٩٥٤ (٤١) . واقرها مجلس الوزراء في ٨ اذار ١٩٥٤ وبعد ان اصبحت الظروف مواتيةِ تأسست الجامعةِ (٤٢)، وتأسست جامعةِ بغداد (٤٣)في شهر ايلول عام ١٩٥٦ بعد تشريع قانونها رقم (٦٠) لسنةِ ١٩٥٦ وبذلك ظهـرت الى حيز الوجود (٤٤) . وعين الدكتور متي عقراوي رئيسا لها في ٢١ اب ١٩٥٧ (٤٥) .

يتضح لنا مما تقدم ان التعليم في العهد الملكي قد طرأت عليه تغييرات عديدةِ اسهمت في بلورته بشكل جعله يسير قدماً نحو التطور ، ولم تخل تلك المراحل من عقبات كثيرةِ لم تكن في اغلبها ناتجةِ عن تخلف المجتمع العراقي وانما كان للسياسةِ البريطانيةِ تأثيراتها الواضحةِ في هذا المجال اذ سعت بشتى الطرق الى أبعاد التعليم عن اتجاهه القومي من خلال تدخلها بوضع أساليب التدريس بوساطةِ تأثير مستشاريها وخبرائها . ولم يتوقف تأثير ذلك على المناهج الخاصةِ بالدراستين الابتدائيةِ والثانويةِ وانما امتد ليشتمل على الدراسةِ الأكاديميةِ وما نتج عنها من تفاوت في الآراء واختلاف في وجهات النظر في تأسيس الجامعةِ التي هي صرح حضاري لابد منه لا يستدعي التأخير ولا يتطلب التردد بعد تقدم الدراسةِ في تلك الكليات

٢ .التطور التعليمي خلال العهد القاسمي :-

فُجرت ثورةِ ١٤ تموز ١٩٥٨ وأطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهوريةِ ، لذا هزت هذه الثورةِ أركان المجتمع العراقي حيث ورثت الثورةِ تركةِ ثقيلةِ وحالةِ تخلف شديد للمجتمع في جوانبه الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ ، أثرت تأثيراً مباشراً على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي ، فقد كانت العادات والتقاليد القديمةِ مسيطرةِ على اغلب أبناء المجتمع ، والاميةِ والجهل منتشرةِ بينها ، كل هذه الظواهر ولدت الكثير من الأنماط السلوكيةِ المتخلفةِ التي لا تتلائم وطبيعةِ التغير الذي تنشده الثورةِ عند قيامها .

لذا كان مفتاح أحداث أي نهضةِ أو تغير جذري سواء أكان إجتماعياً أم اقتصادياً وحتى سياسياً هو نشر التعليم وتوسيعه بشكل يستوعب كل الأعمار ، مما يساهم في القضاء على هذه العادات القديمةِ ، لذا فانه بعد الثورةِ اتسع التعليم أفقياً وعمودياً وتغيرت فلسفته وأهدافه واتجاه الأوضاع الوطنيةِ الجديدةِ ، وانتشرت الدعوات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ، حيث ان هدف الثورةِ هو تحقيق نقلةِ نوعيةِ في المجتمع عن طريق نشر التعليم في جميع أنحاء العراق ، لان قادةِ الثورةِ وضعوا نصب أعينهم أن أي عمليةِ بناء للوضع الجديد في العراق يجب ان تبدأ بالإنسان العراقي الذي عاش الحرمان والفقر والمرض والجهل ، فعند توفير فرصةِ التعليم لكل مواطن فأن ذلك يخلق منه مواطن قادر على بناء وطنه وتنميته ووضعه في الطريق الصحيح للتقدم .

لقد تطورت كل مرافق التعليم خلال هذه الفترةِ تطوراً بالغا وانعكس في جميع مراحله ، وقد تعاظم الأنفاق على الخدمات التعليميةِ بشكل كبير ففي عام ١٩٥٨ كانت ميزانيةِ التعليم تبلغ (٧ , ١٥) مليون دينار(٤٦)، فيما يتعلق الأمر بالتعليم الابتدائي كان العمل يجري على جعل التعليم إلزاميا وشاملاً للإناث والذكور ، غير ان ذلك كان يعيقه عدم توفير الإمكانيات لذا كانت السياسةِ التعليميةِ تقوم على مبدأ قبول أي طفل بلغ سن الدراسةِ الابتدائيةِ دون وضع أي شروط أو إجراءات روتينيةِ قد تعيق دخول الأطفال إلى المدارس (٤٧)، فعند دراسةِ التقارير الإحصائيةِ السنويةِ التي كانت تصدرها وزارةِ التخطيط ووزارةِ المعارف يظهر لنا التقدم الكبير في مجال التعليم ، كما هو موضح في هذا الجدول الخاص بالتعليم الابتدائي والثاني خاص بالتعليم الثانوي وهو مقارنةِ بين الأعوام الدراسيةِ ١٩٥٧ / ١٩٥٨ قبل الثورةِ والأعوام١٩٦١ / ١٩٦٢ كمثال على مدى التقدم الحاصل في مجال التعليم (٤٨):-

التعليم الابتدائي				التعليم الثانوي		
سنوات الدراسةِ	مدارس	معلمون	تلاميذ	مدارس	مدرسون	تلاميذ
٥٧ / ٥٨ قبل الثورةِ	٢١٤٥	١٢٩٣٧	٤٣٧٥٠٢	٢٤٤	٢٥٤٩	٧٠٠٩٢
٦١ / ٦٢ بعد الثورةِ	٤١١٨	٢٨١٢٥	٨٦٩٥٦٤	٤٠٤	٤٤١٦	١٥٣٢٧٧
نسبةِ الزيادةِ	% ٩٢	% ١١٧	% ٩٩	% ٦٦	% ٧٣	% ١١٩

واستمرت الزيادةِ في الإقبال على التعليم بين المواطنين عندما أدركوا الأهميةِ والضرورةِ المتزايدةِ للتعليم في حياتهم بعد الثورةِ تطبيقاً لأهداف الثورةِ التي تنص على " تثقيف الجيل الناشئ الثقافةِ الصحيحةِ ، الثقافةِ المبنيةِ على العدالةِ الاجتماعيةِ ، والمبنيةِ على حب الوطن ، والإخلاص وعدم التفريق بينهم ، فكلهم أخوةِ وهم الذين سيحمون هذا الوطن وهم الذين سيتولون قيادته في المستقبل " (٤٩).

وعلى الرغم من الظروف الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ التي بقيت في معظمها كما هي سواءً في المستوى المعاشي أو الحياتي فقد كان الإقبال على التعليم يشهد تزايداً واسعا ، ويعود السبب في ذلك أن حكومةِ ثورةِ ١٤ تموز قد سعت بكل جديةِ إلى تهيئةِ مستلزمات العمليةِ التعليميةِ عبر الإجراءات الآتيةِ التي وفرت إقبالاً على التعليم : -

١. التوسع في فتح المدارس في كثير من القرى والأرياف – فضلا عن المدن – مما سهل وصول الأطفال إليها – إناثا وذكوراً –(٥٠) .

٢. تهيأةِ العدد اللازم من المعلمين بفتح دورات تربويةِ خاصةِ لاعداد المعلمينِ من خريجي الدراسةِ الثانويةِ الذين لم يواصلوا الدراسةِ العاليةِ ، فضلا عن التوسع في معاهد إعداد المعلمين التي كانت متواجدةِ .

٣. التحسن في المستوى المعاشي والمهني والمعنوي للمعلمين مما ترك آثاراً إيجابيةِ ليس على المعلمين فحسب بل على المجتمع الذي صار ينظر إلى التعليم كوسيلةِ ذات عوائد مجديةِ اقتصادياً واجتماعياً ومعنوياً (٥١) .

٤. المجانيةِ الشاملةِ من خلال توفيرها للكتب والمستلزمات الأخرى والعنايةِ بالتغذيةِ المدرسيةِ المجانيةِ لطلاب القرى والأرياف وتوفير الأقسام الداخليةِ للطلاب البعيدين عن مراكز المدن (٥٢). ويمكن اعتبار التوسع في إنشاء المدارس من اكبر الإنجازات ، وكانت هذه المباني تعتمد على أن تستوعب إعداد متزايدةِ من التلاميذ ، كما زادت ميزانيةِ وزارةِ التربيةِ في السنةِ الأولى للثورةِ فقط بمقدار الثلث (٥٣)، وتوسع التدريس في المدارس ولاسيما في المدن مرتين في اليوم ، مرةِ خلال النهار ومرةِ في المساء لتتمكن كل مدرسةِ من استيعاب عدد اكبر من الطلبةِ ، كما وجهت الدعوةِ لطلب مدرسين من البلدان المجاورةِ وعلى الأخص من مصر لسد النقص في إعداد المدرسين في العراق (٥٤)، كما كانت هناك المدارس الأهليةِ (٥٥).أما في مجال التعليم العالي فقد حظي التعليم الجامعي باهتمام خاص وتشكلت لجنةِ لاعادةِ النظر في قانون جامعةِ بغداد ، وعلى أثر هذه اللجنةِ وبموجب القانون رقم (٢٨ لسنةِ ١٩٥٨) تم تأسيس جامعةِ بغداد ، وقد نص هذا القانون على إلغاء القانون السابق لجامعةِ بغداد ، وأن أهم ما حققه القانون الجديد لجامعةِ بغداد وهو الاعتراف بقيام الجامعةِ وضم جميع الكليات القائمةِ إليها فعلاً وهي (كليةِ الآداب، كليةِ الحقوق، التجارةِ ،التربيةِ ، التحرير ، الهندسةِ، الزراعةِ، الطب، طب الأسنان، صيدلةِ، الطب البيطري)، وفي الجلسةِ الخامسةِ المنعقدةِ في كانون الأول عام ١٩٥٨ قرر مجلس الجامعةِ افتتاح ثلاثةِ معاهد عاليةِ جديدةِ وهي معهد العلوم ومعهد اللغات ومعهد المساحةِ ، وفي عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ تم تأسيس معهد المدرسين العالي وقد كان ملحقاً بوزارةِ التربيةِ والتعليم ثم الحق بجامعةِ بغداد عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، كما تم افتتاح المعهد الصناعي العالي في عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ بموجب الاتفاقيات الثنائيةِ بين وزارةِ التربيةِ ومنظمات الأمم المتحدةِ ثم تحول إلى كليةِ الهندسةِ، وفي عام ١٩٦٢ تم افتتاح كليةِ التمريض (٥٦). ولقد اهتمت الحكومةِ بعمليةِ بناء الجامعةِ في موقع واحد يضم جميع الكليات المنضمةِ إليها وقد وقع الاختيار على موقع الجادريةِ في القسم الجنوبي من ضواحي بغداد ، وحددت فترةِ لاكمال الأعمال فيها بخمس سنوات وكانت هيأةِ من المهندسين المعماريين برئاسةِ المهندس المعماري العالمي (Prof Walter Gropius) ، وقد أنجزت في عام ١٩٦١ التصاميم الخاصةِ بالجامعةِ(٥٧) .لقد كان التعليم العالي حتى عام ١٩٦٣ مقتصراً على مدينةِ بغداد ولم تفتح كليةِ خارجها إلا كليةِ الطب في الموصل وبصورةِ ضعيفةِ حيث لم يكن فيها من أعضاء الهيأةِ التدريسيةِ إلا ثمانيةِ مدرسين وبعد دراسةِ الحاجات الضروريةِ للبلاد ، وفي ضوء الضرورات الاجتماعيةِ اتجه الرأي لتوسيع التعليم العالي في مدينةِ الموصل والبصرةِ ، وذلك بافتتاح معاهد وكليات علميةِ جديدةِ تكون نواتان لجامعتين في الموصل والبصرةِ ، وفي عام ١٩٦٢/١٩٦٣ تم افتتاح كليتي العلوم والهندسةِ في الموصل فضلاً عن إنشاء بعض المختبرات الحديثةِ للكيمياء والفيزياء ، لقد كان الطلب الذي قدمته جمعيةِ الاقتصاديين في البصرةِ في صيف عام ١٩٦٣ لفتح كليةِ مسائيةِ للتجارةِ النواةِ الأولى لجامعةِ البصرةِ(٥٨). وخلال هذه الفترةِ نشأت مشكلةِ واجهت التعليم العالي بعدم قبول جميع خريجي المدارس الثانويةِ الذين ينهون الامتحانات الوزاريةِ حيث أن ضعف المعدلات في هذه الامتحانات يحول دون قبولهم في معاهد التعليم العالي في العراق (٥٩) ، غير أن التوسع في افتتاح الكليات وإنشاء الجامعات في المدن الرئيسةِ مع تنوع الاختصاصات العلميةِ أدى إلى التقليل من حدةِ هذه المشكلةِ، وعلى الرغم من فتح العديد من المعاهد والجامعات في أنحاء مختلفةِ من القطر فان نسبةِ الطالبات الاناث بقيت دون المستوى المطلوب حيث تكون إعداد الطالبات في المرحلةِ الابتدائيةِ كبيرةِ ثم تتقلص في المراحل اللاحقةِ ويعود ذلك لاسباب اجتماعيةِ واقتصاديةِ (٦٠) . ويضاف إلى التوسع في فتح الجامعات والمعاهد داخل العراق فقد فتح المجال أمام البعثات الدراسيةِ إلى دول

عربيةِ وأجنبيةِ في جميع الاختصاصات ، وبشكل خاص في الأقسام العلميةِ والهندسيةِ ، حيث ان عدد طلاب البعثات والزمالات قدِ ازداد إلى ستةِ أضعاف على ما كان عليه قبل الثورةِ ، وان أكثر من ٩٥٪ من الزمالات والبعثات خصصت لدراسةِ الفروع العلميةِ والهندسيةِ والفنيةِ تحقيقاً للنهضةِ الصناعيةِ والعمرانيةِ في البلاد وخصصت ٥٪ لدراسةِ اللغات والآداب (٦١)، والأمر الذي اسهم في زيادةِ إرسال البعثات إلى دول العالم هو عقد العديد من الاتفاقيات الثقافيةِ لتعزيز التبادل والتعاون الفني والثقافي مع العراق من جهةِ وتلك الدول الصديقةِ من جهةِ أخرى ، وكذلك تبادل الطلاب والوفود الثقافيةِ والخبرات والمهارات مع هذه الدول (٦٢).ومن أهم هذه الاتفاقيات هي الاتفاقيةِ المعقودةِ مع الجمهوريةِ المتحدةِ والتي كانت تنص على تبادل المدرسين والمعلمين وتوحيد المناهج التعليميةِ مع الجمهوريةِ العربيةِ المتحدةِ وتأمين الكتب المدرسيةِ ، بمعنى عام توحيد السياسةِ التعليميةِ بين البلدين (٦٣)، وفي مجال مكافحةِ الأميةِ أدركت حكومةِ الثورةِ أن أي نهضةِ يحتاجها العراق لا تتحقق في جميع المجالات بدون نهضةِ تعليميةِ وثقافيةِ وذلك بزيادةِ المدارس والمدرسين ، ولكن وجود عدد كبير من الكبار (ممن يمثلون قوةِ عاملةِ منتجةِ يتوقف عليها مصير الوطن) ، لا يمكن تعليمهم من خلال المدارس والبرامج التعليميةِ لذلك بدأ الاتجاه إلى أتاحةِ الفرص التعليميةِ لهم من خلال برامج محو الأميةِ وتعليم الكبار لكي يشاركون مشاركةِ فعالةِ في تحقيق النهضةِ المرجوةِ للبلد ومن هنا بدأت مشكلةِ الأميةِ تشغل أذهان المسؤولين وتمثل العائق الرئيس لخطط التنميةِ القوميةِ .وكما ذكرنا سابقاً عن محاولات فتح مراكز لمحو الأميةِ في الفترةِ السابقةِ للثورةِ ، فأن بعد الثورةِ زاد الاهتمام بهذا المجال حيث ازدادت إعداد الدارسين في السنةِ الأولى للثورةِ فبلغ مجموع الدارسين فـي المراكز (٥٦٢٤٧) دارسا وحوالي ٢٥ % من هذا العدد من الإناث (٦٤). وكانت لدى حكومةِ الثورةِ محاولات جادةِ لمكافحةِ الأميةِ على اعتبار أن مكافحةِ الأميةِ شرط أساسي لقيام كيان صحيح للمواطنةِ (٦٥)، وشاركت شرائح كبيرةِ من المتعلمين في حملةِ مكافحةِ الأميةِ مثل اتحاد الطلبةِ العام الذي شارك في مكافحةِ الأميةِ في القرى والأرياف ومراكز الألويةِ وخلال العطلةِ الصيفيةِ (٦٦). إن مسيرةِ التربيةِ والتعليم في هذه الفترةِ ما بين ١٩٥٨-١٩٦٣قد تأثرت بالاتجاهات السياسيةِ التي سيطرت على الحكم إذا حدثت تغيرات كبيرةِ ومحاولات كثيرةِ لاصلاح نظام التعليم عن طريق عقد اللجان والندوات واقامةِ المؤتمرات والحلقات الدراسيةِ واجراء الأبحاث لتحليل النظام التعليمي

وتخطيط مستقبل التعليم ومن هذه المحاولات : -

أ. **المؤتمر الأول للتربيةِ والتعليم عام ١٩٦٠** ، وقد انبثقت عنه عدةِ لجان خاصةِ بالتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم المهني وغيرها ، وكان من أهم القضايا التي تناولها المؤتمر التعليم الإلزامي وافتقار وزارةِ المعارف في العهد السابق (الملكي) إلى وجود خطةِ تربويةِ مستقرةِ ، وان الاستقرار هو الشرط الاساسي الأول لكل ازدهار تربوي متنام خاضع للقياس والتقويم ، واهم توصياته هو توفير التعليم الابتدائي في الإدارةِ المحليةِ من الناحيةِ الماليةِ والإداريةِ كصورةِ من صور اللامركزيةِ في التعليم وإبقاء النواحي الفنيةِ من مسؤوليةِ وزارةِ التربيةِ (٦٧).

ب. **المجلس الأعلى للتخطيط التربوي عام ١٩٦٣ (٦٨)**، وكان من المحاولات الرائدةِ في تطوير النظام التعليمي وتغير فلسفته ، وقد كان يرأس هذا المجلس وزير التربيةِ حيث دعى إلى تغير قانون وزارةِ التربيةِ والتعليم ، ووضع المجلس صيغةِ لمشروع قانون الوزارةِ وحاول ان يرسم الخطط والإجراءات العلميةِ (٦٩)، وتم تشكيل لجان وفق المراحل التعليميةِ المختلفةِ والمواد الدراسيةِ ، وتوصل المجلس إلى مقترحات لتحسين التعليم وإصلاحه ووضع أهداف جديدةِ للتعليم واقتراح أسسا شاملةِ للعمليةِ التعليميةِ يعد بدايةِ التفكير الجدي بوضع سياسةِ تعليميةِ للقطر تعتمد على فلسفةِ الدولةِ وأهدافها (٧٠). ولم يقتصر اهتمام الحكومةِ على فسح المجال أمام التقدم في مجال التعليم من حيث فتح المدارس وزيادةِ إعداد الطلبةِ ، إنما استجابت وزارةِ المعارف لضرورةِ إيجاد منظمات لتنظيم المعلمين والطلاب فتأسست نقابةِ المعلمين واتحاد عام للطلبةِ الأمر الذي ترك أثرا ساعد على المشاكل وتطوير ثقافةِ البلاد ورسم أهدافها ، فأدت نقابةِ المعلمين دوراً بارزاً في تقديم الخدمات للمعلمين وتحقيق رسالةِ التربيةِ والتعليم ومكافحةِ الأميةِ والدفاع عن المعلمين ، وقد ترتب على ذلك إصدار نظام جديد للنقابةِ بأسم " صندوق ضمان نقابةِ المعلمين " (٧١).لقد كان للوضع السياسي والصراع على الساحةِ السياسيةِ تأثيراً سلبي في مسيرةِ العمليةِ التعليميةِ رغم ما تحقق من إنجازات في مجال توفير الفرص التعليميةِ في كل مراحلها ، فقد عرقل الصراع السياسي تنفيذ الكثير من الخطط والمشاريع منها مشروع مكافحةِ الأميةِ ومشروع التعليم الابتدائي الإلزامي والتوسع في مشروع التغذيةِ المدرسيةِ وتطوير مستويات التعليم بمراحله كل ، كما انسحب الصراع أيضا على الأجواء التعليميةِ فانشغلت الهيئات التعليميةِ في صراعات حزبيةِ في كثير من المدارس والمعاهد مما ترك أثارا سلبيةِ على علاقات المعلمين وعلى المستوى التعليمي والنتيجةِ التربويةِ (٧٢). ورغم بعض المعوقات إلا أن التوسيع في مجال التعليم وإتاحته إمام الجميع وبناء الجامعات الجديدةِ اسهم في نشر الثقافةِ وزيادةِ إعداد المعلمين ، كما أن فتح المجال إمام حريةِ التعبير والنشر اسهم في زيادةِ إعداد الكتاب والكتب المطبوعةِ والمتاحةِ أمام الجميع مما اسهم في نشر العلوم والأفكار الاجتماعيةِ المتميزةِ خلال تلك الفترةِ .لذلك فأن اهتمام

الحكومةِ ولاسيما في الفترةِ الأولى التي أعقبت الثورةِ بتطوير التعليم هو لتحقيق هدف أساسي من أهداف الثورةِ وهو بناء الإنسان العراقي المتعلم والمثقف والقادر على تنميةِ بلاده والنهوض بمتطلبات بنائها ، لان الإنسان هو اللبنةِ الأولى التي يجب أن تكون قويةِ وصلبةِ في بناء المجتمع الإنساني ونموه .

المبحث الثاني:- واقع الخدمات الصحية قبل وبعد العهد القاسمي : -

إن الرعايةِ الصحيةِ ضرورةِ أساسيةِ وملحةِ لتطور أي مجتمع وبإهمال هذا المرفق الحيوي تخسر الدولةِ عنصراً وعاملاً رئيسا من عوامل الإنتاج في الحياةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ إذ أن رعايةِ العنصر البشري دعامةِ للتنميةِ الاقتصاديةِ .

١-الواقع الصحي قبل عام ١٩٥٨

ولكي نعطي صورةِ واضحةِ عن الحالةِ الصحيةِ خلال العهد الملكي يمكن القول أن الوضع الصحي في العراق كان متردياً بشكل كامل سواء كان من ناحيةِ وضع الإدارةِ الصحيةِ أو من ناحيةِ انتشار الأمراض ، حيث أنه في بدايةِ العهد الملكي ومع وجود قوات الاحتلال البريطاني أسست أول إدارةِ صحيةِ في بغداد وكان جميع الأطباء أجانب لعدم وجود أطباء عراقيين ، وعند تأسيس أول حكومةِ عراقيةِ ظهرت وزارةِ الصحةِ في ١٢ أيلول ١٩٢١ ، إلا إنها الغيت وأصبحت مديريةِ عامةِ تابعةِ لوزارةِ الداخليةِ ، وفي عام ١٩٣٩ ألحقت بوزارةِ الشؤون الاجتماعيةِ التي أُحدثت في ذلك التاريخ ، وبقي الحال كذلك حتى عام ١٩٥٢ حيث أحدثت وزارةِ خاصةِ للصحةِ بموجب القانون رقم ٢٨ لسنةِ ١٩٥٢ (٧٣). مما لا شك فيه ان الصحةِ العامةِ لأبناء المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاقتصاديةِ وفئاتهم الاجتماعيةِ مرتبطةِ بالأوضاع الاقتصاديةِ، والاجتماعيةِ، والسياسةِ الداخليةِ للدولةِ ارتباطا وثيقاً، فلا تكون صحةِ المجتمع سليمةِ الا اذا توافرت المساكن الملائمةِ والغذاء المناسب والمياه الصالحةِ للشرب والنظافةِ العامةِ ومستلزمات معالجةِ مختلف الامراض، وكانت المشاكل الصحيةِ في المملكةِ العراقيةِ متعددةِ ومعقدةِ اسهم في ابرازها تخلف المجتمع العراقي آنذاك، فاغلب الشعب كان يجهل القواعد الصحيـةِ (٧٤)، كذلك طبيعةِ مناخ البلاد القاري، وكثرت الرطوبةِ والمستنقعات والاهوار وتكرار الفيضانات ، التي اثرت في واقع الخدمات الصحيةِ التي لم تكن بشكل كاف حتى في العاصمةِ بغداد حيث كانت شوارعها مليئـةِ بالأوساخ والقاذورات المتراكمـةِ فيها خاصةِ في فصل الشتاء (٧٥) . ساءت الاحوال الصحيةِ لسكان بغداد ، نتيجةِ لتردي الوضع المعاشي وانتشار الامراض بفعل سوء التغذيةِ ورداءةِ نوعيتها وندرةِ الادويةِ(٧٦)، وارتفاع اسعارها مما يحول دون استطاعةِ عدد كبير منهم ، معالجةِ تلك الامراض التي تنتابهم ، يزاد على ذلك النقص الواضح في الكفاءات الطبيةِ ، الامر الذي أظهر تاثيراً سلبياً في كفاءةِ المؤسسات الصحيةِ واعدادها(٧٧)، فجعل تلك المؤسسات عاجزةِ عن اداء وظيفتها في تحسين المستوى الصحي (٧٨)، لذلك انتشرت في بغداد امراض كثيرةِ وفتاكةِ مثل الملاريا والبلهارزيا والتدرن الرئوي والتراخوما والانكلستوما والجدري (٧٩)، حيث يحتل مرض الملاريا(٨٠)الصدارةِ في قائمةِ الامراض المتوطنةِ الوبائيةِ التي عانى منها المجتمع العراقي عامةِ(٨١)، اذ اشتملت على معظم جهات المملكةِ حتى العاصمةِ بغـداد (٨٢)، انتشر مرض الملاريا بصورةِ واسعةِ في بغداد ، وبقي يمثل حالةِ متوطنةِ متفشيةِ فيها منذ عام ١٩٤٠، اذ بلغ عدد الاصابات المسجلةِ لدى الدوائر الصحيةِ (٩٧.٣٦١) أصابةِ وهو رقم خيالي لم تصله المدينةِ منذ تأسيس النظام الملكي(٨٣)،ومما ساعد على انتشار المرض اتصال مزارع بغداد بمزارع ديالى والفرات(٨٤). وفضلا عن مرض الملاريا انتشر في بغداد مرض البلهارزيا(٨٥)، وكان اكثر الاصابات التي سجلت لدى الدوائر الصحيةِ هي من خارج المدينةِ ، عن طريق المهاجرين الذين وفدوا اليها (٨٦)، إذ كانوا يستعملون المياه الملوثةِ ويغتسلون في البرك والمستنقعات ، وتركز المرض في نهر ديالى بالرستميةِ وفي محلةِ السعدون (٨٧)، وظهر كذلك في جهات مختلفةِ من بغداد، لاسيما في الكرخ والمنصور والكاظميةِ والرصافةِ لوجود جداول اروائيةِ موبوءةِ فيها (٨٨)،ويذكر هاشم جواد ان النسبةِ المئويةِ للاصابةِ بمرض البلهارزيا في عام ١٩٤٣ كانت مرتفعةِ في بغداد مقارنةِ مع المدن الاخرى .

اما مرض السل " التدرن الرئوي " يعتبر من الامراض الخطرةِ المؤثرةِ في حياةِ الانسان(٨٩)،وهو يصيب الكبار والصغار على حد سواء (٩٠)، وعرف بالمرض الاجتماعي اذ ان معظم الاصابات به كانت تحدث في اوساط الاحياء الشعبيةِ المزدحمةِ بالسكان التي تعاني سوء التهويةِ وعدم دخول اشعةِ الشمس اليها، الامر الذي جعل المساكن غير صحيةِ (٩١)، فضلاً عن قلةِ التغذيةِ وعدم تنوعها لانخفاض المستوى المعاشي لدى تلك الطبقات الفقيرةِ (٩٢)، حيث انتشر مرض السل في بغداد على الرغم من تركز القسم الاكبر من المؤسسات الصحيةِ فيها (٩٣)، وظهر في المدن ذات الكثافةِ السكانيةِ العاليةِ لاسيما مدينتا كربلاء والنجف المقدستان(٩٤)، اما عن موقف السلطات الصحيةِ من انتشار المرض فلم تكن لها خطةِ مرسومةِ للسيطرةِ عليه او الحد من انتشاره، فكان عملها لا يتعدى ادخال المصاب الى (مستشفى العزل بانتظار الموت) لعدم توفر الادويةِ المضادةِ للمرض(٩٥). إن عمل الإدارةِ الصحيةِ في العراق لم يكن عملاً سهلاً إذ كانت البلاد في حالةِ

من التدهور والانحطاط وكانت الأمراض منتشرة تفتك بالمواطنين يشد أزرها الفقر والجهل والخرافات ، مع قلةِ عدد من يمارس الطب والتمريض لذا كان سير هذه الإدارةِ سيراً بطيئاً لا يتناسب وحاجةِ السكان (٩٦)، ولقد جاء في تقرير بعثةِ البنك الدولي في أوائل الخمسينات " أن نسبةِ الوفيات بين المواليد مرتفعةِ، وانتشرت الامراض بين الاطفال لا سيما الهزال والإسهال والتهاب الأمعاء والسعال الديكي والحصبةِ والنكاف والزحار والكزاز ، بسبب ضعف مقاومتهم للامراض فضلاً عن جهل الامهات بقواعد التربيةِ الصحيةِ وانعدام العنايةِ بتنوع التغذيةِ (٩٧). وأدى انتشار الامراض بين صفوف الاطفال الى ارتفاع نسبةِ الوفيات بالمقارنةِ مع الولادات لا سيما في المناطق المتخلفةِ التي تعتمد على القابلات الشعبيات دون المؤسسات الصحيةِ (٩٨)، حتى لقد بلغت ٢٥٠ في الألف من المواليد . كما أن نسبةِ بعض الأمراض المستوطنةِ لا تزال مرتفعةِ كالرمد الحبيبي والبلهارزيا والانكلوسترما والملاريا والدوسنطاريا وكثير من الأمراض المتفشيةِ ، حيث تولد من المياه الملوثةِ وسوء الأحوال المعيشيةِ الناجمةِ بدورها عن الفاقةِ والجهل " وأضاف التقرير " وتصيب الملاريا في الارياف جميع السكان تقريباً ، بل يقال أن الملاريا تسبب ٠٠٠ , ٥٠ ألف وفاةِ في كل عام وتلحق بالبلاد أضرارا بليغةِ بما تجره من المرض والعجز ، ونسبةِ الإصابةِ بالبلهارزيا التي هي من الأمراض الأخرى الموهنةِ مرتفعةِ بصورةِ خاصةِ في ألويةِ العمارةِ والمنتفك والكوت ، ومن الأمراض أيضا الزحار والأمراض المعويةِ " (٩٩)، ويذكر الدكتور هشام متولي أن السبب الرئيسي في هذا الانتشار للأمراض هو " قلةِ الأطباء وندرةِ الدواء ، حيث يوجد في العراق حسب إحصاء عام ١٩٥٤ (٨٣٣) طبيباً ، ثمانون منهم أجانب و ٦٠ % من هؤلاء الأطباء يقيمون في ولايةِ بغداد التي لا تستوعب اكثر من سدس سكان العراق " (١٠٠).إلا أنه بعد زيادةِ عوائد العراق من النفط سعت الحكومةِ إلى زيادةِ الإنفاق على الخدمات الصحيةِ ، حيث الغيت ميزانيةِ الأعمال العمرانيةِ وحلت محلها ميزانيةِ مجلس الأعمار التي خولت المجلس تسلم ٧٠ % من حصةِ الحكومةِ من شركات النفط ، لذا أنشئت وزارةِ الصحةِ في عام ١٩٥٣ وأصبح لها باب في الميزانيةِ الاعتياديةِ حيث أن الفترةِ التي سبقتها كانت ضمن مصروفات وزارةِ الشؤون الاجتماعيةِ من سنةِ ١٩٤١ وحتى عام ١٩٥٢ ، وفي عام ١٩٥٢ بلغت مصروفات الميزانيةِ الاعتياديةِ ٤٨٠ , ٤٤ مليون دينار وميزانيةِ مجلس الأعمار ٨٣٨ , ١٢ مليون دينار وكذلك ارتفع إنفاق وزارةِ الصحةِ من الميزانيةِ الاعتياديةِ حيث بلغت المصروفات ٢٦٥ , ٢ مليون دينار وتشكل نسبةِ ١ , ٥ % ، واخذ الإنفاق العام على القطاعات الخدميةِ في الميزانيةِ الاعتياديةِ يتطور حتى بلغ سنةِ ١٩٥٦ ما يقارب ٢٧٥ , ٧٠ مليون دينار(١٠١) ، إلا أن تطور النفقات الصحيةِ لا يعني شمول كل المواطنين في البلد بالخدمات الصحيةِ ، وإنما كان العكس يحدث تقريباً بسبب زيادةِ عدد السكان وعدم زيادةِ المؤسسات بنفس النسبةِ أو اكثر منها حيث أن الخدمات الطبيةِ والصحيةِ كانت تقدم بشكل افضل إلى المدن الرئيسةِ نتيجةِ الاقتصار عليها وإهمال المناطق الريفيةِ ، كذلك تقدم إلى المتنفذين في السلطةِ مع إهمال وتناسي الطبقات الفقيرةِ والمحرومةِ من الخدمات الصحيةِ والتي هي بحاجةِ لها اكثر من الطبقات الغنيةِ .وكان سكان الريف والفئات الاجتماعيةِ الفقيرةِ والمحرومةِ من الخدمات الصحيةِ يشكلون غالبيةِ سكان البلاد ، لذا فقد بقي الشعب يعاني من ارتفاع اثمان الرعايةِ الصحيةِ والطبيةِ الجيدةِ في المستشفيات الحكوميةِ والعيادات الطبيةِ الخاصةِ والتي استمرت في الارتفاع ، مع انخفاض المستوى المعاشي للمواطنين مما استحال معه حصول الأغلبيةِ والأكثريةِ الساحقةِ من المواطنين على الرعايةِ الصحيةِ البسيطةِ ، فضلا عن تحويل مهنةِ الطب عند بعض الأطباء إلى تجارةِ تؤثر فيها مختلف المنطلقات التجاريةِ والتي أبعدتهم في كثير من الأحيان عن كون مهنتهم إنسانيةِ بحتةِ مستغلين بذلك الجهل الذي يعاني منه المواطنين مما خلق شعورا عدائيا ضد هذه الفئةِ من الأطباء .إن مرجع هذا الإهمال هو نتيجةِ السيطرةِ على البلاد من قبل حكام بعيدين كل البعد عن أبناء الشعب وعن آماله وعدم الاهتمام بحياةِ الإنسان ذلك الاهتمام الذي تنص عليه الشرائع السماويةِ والأعراف الدوليةِ إضافةِ إلى عدم اتباع مبدأ التخطيط لخدمةِ البلاد اقتصاديا واجتماعيا بالرغم من كونه وسيلةِ علميةِ منظمةِ يتم بموجبها حصر الموارد المتاحةِ ماديا وبشريا وتقدير احتياجات المجتمع بحيث تحقق الغايات المرجوةِ وبصورةِ متوازنةِ بين مناطق البلاد ككل بجديةِ، مما ولد اهمال الخدميةِ ومنها الخدمات الصحيةِ والعلاجيةِ نتيجةِ الفكر السياسي المتخلف الذي كانت تعمل بموجبه.

٣- تطور الخدمات الصحيةِ للفترةِ ١٩٥٨ – ١٩٦٣ :-

بعد قيام ثورةِ ١٤ تموز ١٩٥٨ تم وضع نظام لوزارةِ الصحةِ برقم ٧ لسنةِ ١٩٥٨ حيث تم تشكيل وزارةِ الصحةِ من :-

١. مديريةِ الصحةِ العامةِ .
٢. مفتشيةِ الصحةِ العامةِ .
٣. مديريةِ الخدمات الطبيةِ العامةِ .
٤. مديريةِ الوقايةِ الصحيةِ العامةِ .

٢. مديريةِ التجهيزات الطبيةِ .

ويكون رئيس هذه المديريات طبيب بدرجةِ مدير عام ، وكذلك رئاسات في الأولويةِ وتشكيل مجلس صحي برئاسةِ الوزير أو من يخوله وتكون مهمته استشاريةِ في وضع الخطط والمشاريع الصحيةِ ، وشرع قانون رقم ٤٥ لسنةِ ١٩٥٨ قانون الصحةِ العامةِ والذي حدد طرائق عمل وزارةِ الصحةِ للنهوض بالواقع الصحي في العراق والعمل على القضاء على الأمراض المستوطنةِ والوبائيةِ ومنع انتشارها في أنحاء العراق (١٠٢).وبعد توقيع اتفاقيةِ التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي تم إنشاء معمل الأدويةِ في سامراء لتوفير حاجةِ العراق من الأدويةِ وتصنيعها وتعبئتها محليا لسد الحاجةِ المتزايدةِ لهذه الأدويةِ ، كما تم إرسال العديد من الطلاب للتدريب في الاتحاد السوفيتي من خلال الاطلاع على المعامل المشابهةِ لاكتساب الكفاءةِ لإدارةِ وتشغيل معمل الاداويةِ العراقي (١٠٣). ومن هنا بدأت الخطوات نحو تحقيق نهضةِ صحيةِ كبيرةِ في العراق ففضلا عن ذلك زاد الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي حيث ازداد من ٦,٢ مليون دينار في عام ١٩٥٨ إلى ١٢,٨ مليون دينار في عام ١٩٦٨ ، كما أن عدد المستشفيات قد بلغ في عام ١٩٥٨ (١٢٣) مستشفىً غير إن هذا العدد ازداد في عام ١٩٦٢ حيث بلغ (١٣٥) مستشفىً ثم قل العدد فأصبح (١٣١) مستشفىً في عام ١٩٦٣ ، إلا انه استمر بعدها في الارتفاع حتى وصل إلى (١٥٠) مستشفىً عام ١٩٦٥ ، ثم اصبح (١٥٣) مستشفىً عام ١٩٦٦ ولكن هذه الزيادةِ توقفت ثم عادت إلى الانخفاض فقد اصبح عددها عام ١٩٦٧ (١٤٦) مستشفىً ، أما في عام ١٩٦٨ فقد ازداد العدد إلى (١٤٩) مستشفىً ويعود السبب في هذا التذبذب إن الزيادةِ كانت لمواجهةِ متطلبات الواقع الصحي لبلد متأخر في تقديم الخدمات الصحيةِ لمواطنيه عن المستوى الطبيعي أما النقص في بعض السنين فيرجع إلى عمليةِ الدمج والإلغاء لبعض المستشفيات وإنشاء مستشفيات متخصصةِ بأمراض دون غيرها (١٠٤).ومن هذه المستشفيات هو بناء مستشفى الطفل العربي في كرادةِ مريم ذي ثمانيةِ طوابق بسعةِ ٥٠٠ سرير مع عيادةِ خارجيةِ ومدرسةِ ممرضات ومعهد كامل لرعايةِ الأمومةِ والطفولةِ ، وانتهى العمل فيه أواسط ١٩٦٣ ، ومستشفى الولادةِ ذو ثمانيةِ طوابق وسعةِ ٣٠٠ سرير ، وانتهى العمل فيه في ١٩٦٢ (١٠٥)، وإن عدد المؤسسات الصحيةِ قد ازداد بنسبةِ ٧٠ % عما كانت عليه في عام ١٩٥٨ ، وان عدد الأسرةِ قد بلغ (٨٦٢٣) سريراً في عام ١٩٥٨ ومع هذه الزيادةِ في عدد المؤسسات الصحيةِ والتي تعدّ جيدةِ فأن البلاد كانت متأخرةِ من ناحيةِ الرعايةِ الصحيةِ إذا أخذنا بنظر الاعتبار حالةِ سكان الريف والبدو الرحل ، أما بالنسبةِ لعدد الأطباء فقد بلغ عددهم (١١٩٢) طبيباً في عام ١٩٥٨ وبذلك يكون نصيب الطبيب الواحد (٥٤٩٧) شخصاً تقريبا، ومع هذه الزيادات الكبيرةِ إلا أن البلاد بقيت بحاجةِ إلى المزيد من الخدمات الصحيةِ مع تنامي إعداد السكان واختلاف ظروف حياتهم (١٠٦).بعد ثورةِ ١٤ تموز ١٩٥٨ تأسست مديريةِ الوقايةِ الصحيةِ العامةِ وأخذت منذ نشوئها بالإشراف على كل الخدمات الوقائيةِ في القطر حيث ارتبطت بها كل المؤسسات ذات العلاقةِ بتقديم هذه الخدمات وشملت كل أرجاء العراق فأزداد إعدادها بشكل ملحوظ فضلا عن قيامها بتعميم الثقافةِ الصحيةِ ضمن هذه المؤسسات والإشراف على حملات التلقيح الشاملةِ وحملات المسح الشعاعي للتدرن في كل أنحاء العراق (١٠٧). لذا فقد شهدت هذه الفترةِ تبلور التعاون مع المنظمات الصحيةِ الدوليةِ ولاسيما على صعيد مكافحةِ الأمراض الساريةِ والمعديةِ ففي شهر آب ١٩٥٩ تم تنفيذ حملةِ للتلقيح ضد الجدري ، كما أجريت حملةِ للتلقيحات الثلاثيةِ لكل طلاب المدارس الابتدائيةِ وشمل كل الأطفال المراجعين للمؤسسات الصحيةِ في القطر كما اسهمت وزارةِ الصحةِ بمشروع مكافحةِ الأمراض العينيةِ الساريةِ في العراق بالتعاون مع منظمةِ الصحةِ العالميةِ ووكالةِ اليونسيف عام ١٩٦١ وشهدت هذه الفترةِ تأسيس عدد كبير من المستوصفات الصحيةِ الخاصةِ بمرض التدرن الرئوي ، حيث أسست الدولةِ عددا كبيرا من المستوصفات الصحيةِ في مناطق متعددةِ من العراق كبغداد والموصل والبصرةِ والكوت وديالى والسليمانيةِ وغيرها من المدن العراقيةِ (١٠٨).إن المستوصفات الصحيةِ تعدّ من المؤسسات الصحيةِ التي تساهم مع المستشفيات في تقديم الخدمات الطبيةِ العلاجيةِ منها والوقائيةِ إلى إفراد الشعب وعلى الأخص في المناطق القرويةِ والأحياء الجديدةِ في المدن ، حيث كانت هناك زيادةِ ملحوظةِ في عددها خلال الفترةِ ١٩٥٨ – ١٩٦٣ بلغ عددها عام ١٩٥٨ (٤٩٨) مستوصفاً، ولكن مع ذلك فان هناك بعض التذبذب في عددها نحو الزيادةِ والنقصان وكذلك اختلاف توزيعها بين مراكز المدن والقرى والأرياف (١٠٩).مما تقدم يتبين لنا مقدار الاهتمام والرعايةِ الذي وجهته الدولةِ للقطاع الصحي بغيةِ النهوض بواقع العراق الصحي الذي كان متردياً ومساعداً على انتشار الأمراض ، إلا انه بعد ثورةِ ١٤ تموز ١٩٥٨ والسنوات العشر التي أعقبت قيام الجمهوريةِ فقد وضع هدف أساسي تسعى إليه جميع مؤسسات الدولةِ إلا وهو تنميةِ رأس المال الإنساني وبناء العقول المفكرةِ القادرةِ على تغير واقع العراق المتخلف تغيراً جذريا يقضي على كل العوائق والمشاكل التي تعترض سبل التقدم والازدهار ومع كثرةِ الموارد والثروات في العراق إلا

إن السبب الاساسي في عدم بلوغ العراق مصاف الدول المتقدمةِ اقتصاديا هو سوء التخطيط وعدم دراسةِ أي خطةِ توضع للحاجات والمتطلبات الاساسيةِ الواجب تحقيقها

الخاتمة (الاستنتاجات):

توصلنا في نهايةِ البحث إلى ان بعض مشاكل الصحةِ والتعليم هي مشاكل مزمنةِ, وتتفاقم مع مرور الزمن بسبب ازدياد أعداد السكان, وغياب الحلول الواقعيةِ التي تواكب هذه الزيادةِ, نتيجةِ غياب الجديةِ في معالجةِ هذا الموضوع الذي أدى إلى ارتفاع نسبةِ الاميةِ وزيادةِ الجهل في البلد, بالإضافةِ إلى ان الرصانةِ العلميةِ الحقيقيةِ والتأكيد على النوع وليس الكم لبناء جيل متعلم واعد يرفد البلد بقادةِ حقيقيين في الاختصاصاتِ كافةِ. بالإضافةِ إلى أهميةِ التبادل الثقافي مع دولِ العالم المختلفةِ لاسيما المتقدمةِ علمياً منها, والاستفادةِ من تجاربهم وتطبيقها في العراق.

التوصيات:

– الاهتمام بالتعليم الحكومي, لاسيما في المراحل الابتدائيةِ بوصفها القاعدةِ الرئيسةِ لإعداد جيل واعد.

– توفير بيئةِ دراسيةِ مناسبةِ في المدارس والجامعات من ناحيةِ البنى التحتيةِ والكوادر التدريسيةِ.

– التقليل من اجازات فتح المدارس والجامعات الأهليةِ, ووضع شروط وضوابط علميةِ رصينةِ يجب توفرها في المدرسةِ أو الجامعةِ الأهليةِ أهمها رفع معدل القبول في الجامعةِ ليكون مقارب لمعدل القبول في الجامعات الحكوميةِ.

الهوامش والمصادر

(١) عبد المجيد شهاب احمد التكريتي ، أهميةِ النفط في الاقتصاد العراقي في الفترةِ (١٩٥٢ – ١٩٧٢)، معهد البحوث الدراسات العربيةِ ، القاهرةِ ١٩٧٥ ، ص٢٩.

(٢)الكتاتيب : مفردها كتَّاب ، وهي اماكن لتعليم الاطفال وغالباً ما تكون في المساجد او الجوامع وفي بعض الأحيان تكون في بيت الملا او الملايةِ وتكو ن فيها الدراسةِ جماعيةِ ، يتعلم فيها الاولاد والبنات مبادئ قراءةِ القرأن والحساب والخط ويكتبون على التنك بالقصب ، يرددون الكلمات كالببغاء لا يفقهون لها معنى ، ويعاقب الصبيان من قبل الملا بعقوبات شتى منها الضرب المبرح بالفلقةِ ، لذلك كانت قسوةِ الملا سبباً في عزوف الكثير من الأهالي عن الدراسةِ الا ما ندر للمزيد ينظر: صالح محمد حاتم عبد الله ، المصدر السابق ، ص ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٣) نجم الدين علي مردان ، رياض الاطفال في الجمهوريةِ العراقيةِ تطورها ومشكلاتها واسسها التربويةِ والنفسيةِ، مطبعةِ الزهراء ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص٨٥ .

(٤) عزيز جاسم الحجيةِ ، بغداديات ، ج٤ ، ط١ ، دار الحريةِ للطباعةِ ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٢١٧ .

(٥) الحكومةِ العراقيةِ ، وزارةِ المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنةِ ١٩٥٧–١٩٥٨ ، ص١٠٠ ؛ نزهت رؤوف الشالجي ، التطور التاريخي ، الرياض الاطفال في الجمهوريةِ العراقيةِ ، وزارةِ التربيةِ ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ص١١–١٢ .

(٦) صالح محمد حاتم عبد الله ، المصدر السابق ، ص ص٩٨–٩٩ .

(٧) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٣٣٦ .

(٨) مجلةِ الاستاذ ، العدد السادس ، مطبعةِ الرابطةِ ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٣ .

(٩) مقابلةِ شخصيةِ مع الشيخ جلال الحنفي في بغداد ، بتاريخ ٢٤ / ٤/ ٢٠٠٠ .

(١٠) علي جودت الايوبي ، مذكرات علي جودت ١٩٠٠–١٩٥٨ ، ط١ ، بيروت، ١٩٦٧ ، ص٣٤٥ .

(١١) رشا هشام العاني ، المصدر السابق ، ص ص٦٦–٦٧ .

(١٢) ساطع الحصري،حوليةِ الثقافةِ العربيةِ لسنةِ ١٩٥٢ –١٩٥٣،السنةِ الرابعةِ،القاهرةِ ،١٩٥٤،ص ص٦٩–٨٢.

(١٣) صالح فليح حسن ، جغرافيةِ التعليم الابتدائي في العراق ، ط١، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٢٠٧ .

(١٤) الحكومةِ العراقيةِ ، وزارةِ الاقتصاد ، المجموعةِ الإحصائيةِ السنويةِ العامةِ لسنةِ ١٩٥٦، ص٧١ ؛ المجموعةِ الإحصائيةِ السنويةِ العامةِ لسنةِ ١٩٥٨، ص٧٦ .

(١٥) في عام ١٩٣٢ ، استقدمت الحكومةِ العراقيةِ لجنةِ أمريكيةِ مختصةِ بشؤون التعليم اسمها (لجنةِ الكشف التهذيبي) لغرض دراسةِ أحوال المعارف في العراق وتقديم توصياتها بذلك ، واعدت هذه اللجنةِ تقريراً مطولاً تضمن مقترحا حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها لاصلاح التعليم ، ولعدم إمكانيةِ الأخذ بتلك المقترحات بسبب الظروف التي كانت قائمةِ رفضت هذه المقترحات ، انظر : غصون مزهر حسين ا لمخمداوي، التطورات الاقتصاديةِ و الاجتماعيةِ في العراق للفترةِ ١٩٥٨ – ١٩٦٨،رسالةِ ماجستير، بغداد ٢٠٠٥، ص٢٠١

(١٦) التمست الحكومةِ في تشرين الأول عام ١٩٥٠ من البنك الدولي للانماء والاعمار إيفاد بعثةِ للعراق للقيام بعرضئ عام لإمكانياته الاقتصاديةِ ووضع توصيات بشأن مشروع الأعمار وقد وصلت البعثةِ إلى العراق يوم ٢٥ شباط ١٩٥١ وغادر آخر عضو من أعضائها العراق في ٢٧ مايس ١٩٥١ .

(١٧) تقدم العراق الاقتصادي ، تقرير البعثةِ الدوليةِ ، ص٦٥ .

(١٨) غصون مزهر، المصدر السابق، ٢٠٤ .

(١٩) د . هشام متولي ، اقتصاديات القطر العراقي ، دمشق ١٩٦٤ .، ص١٠

(٢٠) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، الجزء الأول ، مطبعةِ النجاح ، بغداد ١٩٥٣ ، ص٥٥

(٢١) نجلاء عبد الوهاب احمد ، دراسةِ مشكلةِ الأميةِ والتخطيط لمحوها باستخدام الطرائق الإحصائيةِ ، رسالةِ ماجستير غير منشورةِ ، كليةِ الإدارةِ والاقتصاد ، جامعةِ بغداد ، ١٩٧٧ ، ص١٧-٢١ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في إصلاح الريف ، دار الكشاف للنشر والطباعةِ ، بيروت ، طبعةِ ثالثةِ ، ١٩٥٤ ، ص٤٠-٤٢ .

(٢٢) سعيد حميد سعيد واخرون ، واقع العمل في مجال محو الأميةِ في الجمهوريةِ العراقيـةِ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص١.

(٢٣) محمد توفيق حسين ، نهايةِ الإقطاع في العراق ، بحث في أحوال الفلاح العراقي وقانون الإصلاح الزراعي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص٦٥ .

(٢٤) ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ – ١٩٣٢ ، ط١ ، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢ ، ص٤٦ .

(٢٥) احمد زكي المحامي،تاريخ المحاماةِ في العراق ، ١٩٠٠ – ١٩٧٢ ، بغداد ، ١٩٧٣،ص٧٥.

(٢٦) صالح محمد حاتم عبد الله ، المصدر السابق ، ص١٣٤ .

(٢٧) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج١ ، ص ص٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٢٨) صالح محمد حاتم عبد الله ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(٢٩) احمد زكي المحامي ، المصدر السابق ، ص٧٥ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص٧٧.

(٣١) مجلةِ المعلم الجديد ، ج٥ ، آب ١٩٥٢ ، ص ص٣٩ – ٤٠ .

(٣٣) عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٣٤-٢٤٠ .

(٣٤) الحكومةِ العراقيةِ ،وزارةِ المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنةِ ١٩٥٥-١٩٥٦ ،ص ص٦٤-٦٥.

(٣٣) دليل جامعةِ بغداد لسنةِ ١٩٥٩-١٩٦٠ ، مطبعةِ الرابطةِ ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٢١٣.

(٣٤) الحكومةِ العراقيةِ ،وزارةِ الاقتصاد ، التقرير السنوي عن سير التربيةِ والتعليم لسنةِ ١٩٥٦ –١٩٥٧،ص١٩٨.

(٣٥)الحكومةِ العراقيةِ ،وزارةِ الاقتصاد ، المجموعةِ الاحصائيةِ السنويةِ العامةِ لسنةِ ١٩٥٦، ص٧ ؛ المجموعةِ الاحصائيةِ السنويةِ العامةِ لسنةِ ١٩٥٧ ، ص٧٤.

(٣٦) الحكومةِ العراقيةِ ،وزارةِ الاقتصاد،التقرير السنوي عن سير التربيةِ والتعليم لسنةِ ١٩٥٦ –١٩٥٧،ص ص٢٠٠ –٢٠١.

(٣٧) صالح محمد حاتم عبد الله ، المصدر السابق ، ص٣٠٧ .

(٣٨) حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، مطبعةِ الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص٩١ .

(٣٩) هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر ، تاريخ الطب في العراق ، مطبعةِ الحكومةِ ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص١٢٢ .

(٤٠) حسن الدجيلي، المصدر السابق، ص٩٥.

(٤١) عبد المجيد القصاب ، لمحات دبلوماسيةِ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص١٣٩ ؛ عبد الله شاتي عبهول ، المصدر السابق ، ص ص١١٤ – ١١٥ .

(٤٢) عبد المجيد القصاب ، كناش الطبيب ، ص٢٣٧ .

(٤٣) ترجع فكرةِ تأسيس اول جامعةِ الى عام ١٩٢١ بعد تخصيص قطعةِ من الاراضي الوقفيةِ المعروفةِ بأسم (بستان الطلوميةِ في الاعظميةِ) ، شيدت عليها جامعةِ ال البيت في عام ١٩٢٤ ، وكانت مؤلفةِ من ست شعب هي : (شعبةِ العلوم الدينيةِ ، شعبةِ الحقوق ، شعبةِ الطب ، شعبةِ الهندسةِ ، وشعبةِ الاداب والفنون) ،فتحت الشعبةِ الدينيةِ ابوابها ولم تفتح بقيةِ الشعب ، وتعرضت الجامعةِ الى انتقادات كثيرةِ فيما يتعلق بمناهجها الدراسيةِ وكادرها التدريسي وحصل خلاف كبير بين امينها فهمي المدرس ومدير المعارف العام ساطع الحصري حول انضمام الكليات القائمةِ الى الجامعةِ اذ رفض الحصري ذلك ، الى جانب المصاعب الاداريةِ والماليةِ مما ادى الى اغلاقها في ٤ ايار ١٩٣٠ ، وظهرت الفكرةِ مرةِ ثانيةِ في عهد وزير المعارف صادق البصام لكن جهوده باءت بالفشل لعدم ادراك المسؤولين لأهميةِ الجامعةِ:للتفصيل ينظر : حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، ص ص٥١ – ٥٧ ؛ حيدر طالب حسين الهاشمي ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

(٤٤) عبد المجيد القصاب ، المصدر السابق، ص٣٣٨ .

(٤٥) متي عقراوي (١٩٠٨ –١٩٨٢): ولد في الموصل عام ١٩٠١ ، درس في مدارسها الاهليةِ ثم درس في الجامعةِ الامريكيةِ ببيروت ثم اكمل دراسته في علم التربيةِ بجامعةِ كولمبيا في نيويورك ، ودرس في دار المعلمين العليةِ واصبح عميداً لها عام ١٩٣٧ –١٩٤٠ ، وعين مديراً عاماً للتعليم العالي بوزارةِ المعارف ١٩٤٥ ، وعضواً في المجمع العلمي العراقي ١٩٤٧ ، وأعيرت خدماته الى منظمةِ التربيةِ والثقافةِ والعلوم التابعةِ لهيئةِ الامم المتحدةِ ، وعين رئيسا لجامعةِ بغداد في ٢١ آب ١٩٥٧ وبعد قيام ثورةِ ١٤ تموز ١٩٥٨ احيل على التقاعد في ٢٩ تموز من العام نفسه للمزيد ينظر : كاشف الغطاء ، نظرات في معارف العراق ،دار النشر والتأليف ،النجف، ص٢٢٤ –٢٢٥ ؛ مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، ج٢، دار الحكمةِ ، لندن ، ٢٠٠٠ ، ص٥١٤ .

(٤٦) وزارةِ التخطيط ، تطور المؤسسات التعليميةِ في العراق للفترةِ من ١٩٦٠– ١٩٧٥ ، ج٢، الدائرةِ التربويةِ والاجتماعيةِ ، بغداد ١٩٧٧ ، ص١–٣ .

(٤٧) د . يوسف عبد الله الصائغ ، اقتصاديات العالم العربي (التنميةِ منذ عام ١٩٤٥) ، البلدان الاسيويةِ ، الجزء الاول ، المؤسسةِ العربيةِ للدراسات والنشر ، مصر ١٩٨٢ .، ص٦٤ .

(٤٨) حسن الدجيلي ، التعليم العالي في العراق ، مطبعةِ الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص١٩٠ .

(٤٩) وزارةِ التخطيط ، تطور المؤسسات التعليميةِ ، المصدر نفسه ، ص ٣ ؛ حسن الدجيلي ، المصدر نفسه ، ص ١٩٣ – ١٩٩ .

(٥٠) حسن الدجيلي ، المصدر نفسه ، ص١٩١ .

(٥١) غصون مزهر، المصدر السابق، ٢٠٧

(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٠٨ .

(٥٣) عبد الكريم قاسم ، أهداف الثورةِ ، خطاب عبد الكريم قاسم ألقاه في المؤتمر الصحفي المنعقد في مستشفى السلام يوم ٢ كانون الأول ١٩٥٩ ، سلسلةِ الثقافةِ الشعبيةِ ، بغداد ١٩٥٩ ، ص٣٣

(٥٤) حسن الدجيلي ، المصدر نفسه ، ص١٩٣ .

(٥٥) وزارةِ التخطيط ، نشرةِ وزارةِ التخطيط ، رقم ٣٤٤ في ٢٠/ كانون الثاني / ١٩٦٢ ، ص ١–٣ .

(٥٦) جريدةِ المواطن ، العدد ٦٦ في ١٨ / حزيران / ١٩٦٢ .

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) د. مجيد خدوري ، المصدر نفسه ، ص٢١٦ .

(٥٩) نشرةِ وزارةِ التخطيط ، رقم ٣٦٤ ، في ٢٥ / شباط / ١٩٦٢ .

(٦٠) غصون مزهر، المصدر السابق، ٢٠١١

(٦١) حسن الدجيلي ، المصدر نفسه ، ص١٨٨-١٨٩ ، نشرةِ العراق الحديث ، سفارةِ الجمهوريةِ العراقيةِ الرباط ، العدد الثاني ، حزيران ١٩٦١ ، ص٦-٧ .

(٦٢) جلال عبد الرزاق المهدي ، المصدر نفسه ، ص١٨٣ ؛ تطور المؤسسات التعليميةِ ، المصدر نفسه ، ص٧ .

(٦٣) جريدةِ المواطن ، العدد ٧٠ في ٢٢ حزيران ١٩٦٢ .

(٦٤) د. محمد خليفه بركات ، تطور التعليم العالي للفتاةِ العراقيةِ خلال الفترةِ ١٩٦٠-١٩٧٠ ، جامعةِ بغداد ، مركز البحوث التربويةِ والنفسيةِ ، بغداد ١٩٧٥ ، ص١٧-٢٠ .

(٦٥) نشرةِ العراق الحديث ، سفارةِ الجمهوريةِ العراقيةِ الرباط ، العدد ٤ ، تشرين الثاني ١٩٦١ ، ص٥-٦ .

(٦٦) وزارةِ الخارجيةِ ، مجموعةِ المعاهدات والاتفاقيات المعقودةِ بين العراق والدول الأجنبيةِ ، ج٥ ، مطبعةِ الحكومةِ ، بغداد ١٩٦٤ .

(٦٧) وزارةِ الخارجيةِ ، نصوص الاتفاقيات ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ ؛ جريدةِ الجمهوريةِ ، العدد ٢٢ في ٢ أب ١٩٥٨.

(٦٨) ثورةِ ١٤ تموز في عامها الثاني ، اللجنةِ العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٣٦٠ .

(٦٩) جريدةِ الجمهوريةِ ، العدد ٢٣ في ١٣ آب ١٩٥٨ .

(٧٠) جريدةِ اتحاد الشعب ، العدد ١٦٣ ، الأربعاء ٥ أب ١٩٥٩ .

(٧١) غصون مزهر، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٧٢) حكمت البزاز ، السياسةِ التربويةِ في العراق ، مجلةِ المعلم الجديد ، وزارةِ التربيةِ ، ج١ ، مجلد ٤٠ لسنةِ ١٩٧٨ ، ص٣٤.خالد سلمان العبيدي ، المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٧٣) عباس أمين الجادرجي ، دراسةِ مقارنةِ للتأمين الصحي والأنظمةِ الصحيةِ في العراق مع مختلف أقطار العالم ،رسالةِ ماجستير ، كليةِ الطب (طب المجتمع) ، بغداد ١٩٨٠ ، ص٣٥ – ٣٦ .

(٧٤) عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، ص ص ٢٧ – ٣٢.

(٧٥) The International Bank for Reconstruction and Development ,The Economic Development of Iraq ,The Johns Hopkins Press 1952 , P.361.

(٧٦) صوت الاحرار،العدد ٤٠٦، ١٦تشرين الثاني ١٩٤٧؛جريدةِ لواء الاستقلال،العدد ٨٥٣٩، ٣١ اذار ١٩٥٢؛ محمد حمدي الجعفري ، نهايةِ قصر الرحاب ، ط١، دار الشؤون الثقافيةِ العامةِ ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٣ – ٢٤.

(٧٧) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنةِ ١٩٤٥-١٩٤٦ ،محضر الجلسةِ الثالثةِ المنعقدةِ بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٥، مطبعةِ الحكومةِ، بغداد ، ١٩٤٦ ،ص٤٤.

(٧٨)كانت التشكيلات الصحيةِ غير منتظمةِ وعرضه للتبديل والتغيير خلال النظام الملكي في العراق فبعد ان كانت تحت اشراف وزارةِ الصحةِ التي الغيت في ٨ حزيران ١٩٢٢ ، الحقت بوزارةِ الداخليةِ كمديريةِ عامةِ باسم مديريةِ الصحةِ العامةِ حتى سنةِ ١٩٣٩ وعندما تشكلت وزارةِ الشؤون الاجتماعيةِ الحقت فيها وفي سنةِ ١٩٤٢ تم دمجها بمديريةِ الشؤون الاجتماعيةِ ، وفي سنةِ ١٩٥٢ انفصلت عن وزارةِ الشؤون الاجتماعيةِ بعد تأسيس وزارةِ الصحةِ .

ينظر : طالب ابراهيم العقابي ، الخدمات الصحيةِ ، بحث ضمن كتاب حضارةِ العراق ، ج١٣ ، دار الحريةِ ، بغداد، ١٩٨٥ ، ص ص ١٢٦ – ١٢٧ .

(٧٩) عبد علي سليمان ، المجتمع الريفي في العراق ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٨ .

(٨٠) يحدث مرض الملاريا بعد تجمع مياه الفيضانات ، وينتقل بوساطةِ البعوض المتولد من المستنقعات والحفر والاخاديد والابار والبرك وقطع التنك والفخار ويظهر في السهول والاهوار والجبال والقرى والمدن .

ينظر : شريف عسيران ، الاحوال الصحيةِ في العراق ، مطبعةِ التفيض الاهليةِ ، بغداد ، ١٩٤٢ ، ص٢٣ .

(٨١) حيدر حميد رشيد النعيمي ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

(٨٢) الحكومةِ العراقيةِ،وزارةِ الاقتصاد،المجموعةِ الاحصائيةِ لسنةِ ١٩٤٦،مطبعةِ الحكومةِ،بغداد، ١٩٤٨،ص ص٤٠-٤١.

(٨٣) حيدر حميد رشيد النعيمي ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

(٨٤) الحكومةِ العراقيةِ ، وزارةِ المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنةِ ١٩٣٩ – ١٩٤٠ ، مطبعةِ الحكومةِ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص٥٤ .

(٨٥) مرض البلهارزيا هو مرض التبول الدموي يتسبب عن وجود ديدان البلهارزيا في الاوعيةِ الدمويةِ ، بعد انتقالها الى جسم الانسان عن طريق الجلد والفم اثناء السباحةِ او الغسيل بالمياه الملوثةِ في الانهار والجداول والبرك الراكدةِ والاهوار، تنتقل الدودةِ الى الدم ثم الى القلب والرئتين والكبد والمثانةِ والاوعيةِ الدمويةِ والوريديةِ والكليةِ والامعاء، وتحدث قروحا في المثانةِ ويخرج الدم مع البول الذي توجد فيه البيوض وتكتمل دورتها في المياه . ينظر : فيلكس جرجي واخرون،الصحةِ العامةِ والخدمات الصحيةِ ،ج٢،دار الحريةِ للطباعةِ،بغداد،١٩٨٣،ص٨٤

(٨٦) شريف عسيران ، المصدر السابق ، ص٣١ .

(٨٧) حيدر حميد رشيد النعيمي ، المصدر السابق ، ص٩٢ .

(٨٨) محسن عبد الصاحب المظفر ، المصدر السابق ، ص٢٢٧ .

(٨٩) الحكومةِ العراقيةِ ، وزارةِ الاقتصاد، المجموعةِ الاحصائيةِ السنويةِ العامةِ لسنةِ ١٩٤٦،ص٢٤؛ الحكومةِ العراقيةِ، وزارةِ الاقتصاد، المجموعةِ الاحصائيةِ السنويةِ العامةِ لسنةِ ١٩٥٦، بغداد، ١٩٥٧،ص٣٠٩ .

(٩٠) مرض التدرن الرئوي : من الامراض المعديةِ ، ينتشر بوساطةِ السعال وتطاير الجراثيم من فم المصاب بعد نفثه للبلغم وينتقل كذلك من خلال استعمال امتعةِ المصاب ، ومن البقر بعد حلبها ، ويقوم الذباب بنقل ميكروبات هذا المرض . ينظر : شريف عسيران ، المصدر السابق ، ص٣١ .

(٩١) فيلكس جرجي واخرون ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

(٩٢) عبد الغني الدلي واخرون ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

(٩٣) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنةِ ١٩٤٥، محضر الجلسةِ الرابعةِ والثلاثون المنعقدةِ بتاريخ ٨ مايس ١٩٤٦ ، بغداد ،١٩٤٧ ، ص ص ٣٢٩ –٣٣٠ .

(٩٤) حيدر حميد رشيد النعيمي ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

(٩٥)عبد الغني الدلي واخرون ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

(٩٦) عباس أمين الجادرجي ، المصدر السابق، ص٣٧.

(٩٧) الحكومةِ العراقيةِ ، وزارةِ الاقتصاد ، المجموعةِ الاحصائيةِ السنويةِ العامةِ لسنةِ ١٩٤٦ ، ص٣٧ .

(٩٨) الشعب ، العدد ١٥٢ ، ١٤ أذار ١٩٤٥ .

(٩٩) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج١ ، ص١١٢ – ١١٣ .

(١٠٠) تقرير بعثةِ البنك الدولي ، ص٥١ – ٥٢ .

(١٠١) د . هشام متولي ، المصدر نفسه ، ص١٠ –١١ .

(١٠٢) غصون مزهر، المصدر السابق، ٢٢١

(١٠٣) عباس أمين الجاد رجي ، المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(١٠٤) نشرةِ وزارةِ التخطيط ، ١٦٣ ، في ١٤ / ١١ / ١٩٦٠ .

(١٠٥) وزارةِ التخطيط ، تطور المستوى الصحي في العراق من عام ١٩٥٧ – ١٩٦٨ ، إعداد دائرةِ الإحصاء الاجتماعي ، بغداد ، لا . ت ، ص ٢ .

(١٠٦) جريدةِ المواطن ، العدد٦٠ في ١٠ حزيران ١٩٦٢ .

(١٠٧) جلال عبد الرزاق المهدي ، المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

(٥٥) عباس أمين الجاد رجي ، المصدر السابق ، ص ٣١٥ .

(١٠٨) غصون مزهر، المصدر السابق، ٢٢١–٢٢٢.

(١٠٩) سمير محمد حسين العبد الله ، تطور الأنفاق الصحي في العراق ، دبلوم عالي في العلوم الماليةِ ، كليةِ الإدارةِ والاقتصاد ، جامعةِ بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٩٠ – ٩١ .